مع غياب التشريعات والقوانين الرقابية

مواطنـون يطالبـون بوضـع حـد لتدفـق أجهـزة النقّـال الردئيـة

□ استطلاع / قيس عيدان

طالب مواطنون من أصحاب الدخل المحدود الجهات المسؤولة بوضع حد لتدفق استيراد أجهزة الهواتف النقالة ذات المواصفات الردئية الداخلة للبلاد من دون رقابة أو فحص نوعي والتي تقدّر بمليوني دولار يومياً في ظل غياب التشريعات والقوانين الكمركية وإجراءات الفحص النوعي .

ويقول المواطن احمد كاظم وهو صاحب محل لبيع وشراء اجهزة الهاتف النقال في شارع السعدون لـ(المدى) إن سوق بيع وشراء أجهزة الهاتف النقال مزعج ومملل بسبب عدم وجود ضمان للأجهزة المباعة وبمختلف الأنواع كون اغلبية الأجهزة المستوردة هي تقليد يتم تصنيعها للبلدان التي يغيب عنها قانون التعرفة الكمركية او قانون حماية المستهلك.

ويضيف : إنني أقع في إحراج كبير يومياً من خلال بيع الأجهزة او شراء الأجهزة المستعملة والتي تفقد قيمتها أحياناً أكثر من ٧٠٪ كون معظمها لا تحتوي على ضمان جودة من مناشئها، داعياً في الوقت نفسه إلى الإسراع في تشريع قوانين تحمي المواطنين من الغش أو التجارة في أجهزة مجهولة المنشأ مما يترتب على المواطن إنفاق مبالغ طائلة في أجهزة الهاتف النقال أو المواد الكهربائية.

من جانبه أوضح أستاذ كلية الإدارة والاقتصاد محمد العامري لـ(المدى): أن العراق وبالرغم من وجود إمكانات مالية وقدرة بشرية يفتقر الى التخطيط في كيفية احتضان تلك القدرات المتاحة بغية الاستفادة منها في تنظيم الحياة الاقتصادية والتجارية خصوصاً في البلاد، مشيراً إلى أن تجارة اجهزة الهاتف النقال واحدة من السلع التجارية التي لا تراقب من قبل القطاع الحكومي.

ويضيف : أصبحت المتاجرة بهذه السلعة مربحة بشكل يومي كون السوق العراقية سوقاً مستهلكة لجميع السلع وبمختلف الأنواع، مبيناً وجود تجار لا يرغبون في عدم تطبيق الرقابة كونها تضر بمصالحهم الشخصية.

الى ذلك يبين موظف حكومي رفض ذكر اسمه: إن جميع المستوردين الذين يمتلكون المستمسكات الرسمية والأصولية التي تسهل عملية ادخال البضائع، لا يتعرضون لتساؤلات على المنافذ الحدودية، مضيفاً أن هؤلاء التجار يجبرون الشركات الصينية على وضع (ماركات اجنبية معروفة) على البضائع والسلع التي يجدون أنها مطلوبة ولها رواج كبير في داخل البلاد من اجل غش المستهلك العراقي .

لم يختلف محمود والي تاجر في المواد الكهربائية عن بقية الآراء بخصوص هذا الأمر فيقول: بعد الاوضاع غير المستقرة التي مر بها العراق أصبحت السوق المحلية منفذا للتخلص من البضائع التي لا يمكن بيعها في باقي الدول وربما لا يمكن إدخالها اليهم .

ويوضح: سعر هذه السلع يمثل عامل إغراء كبير للمستهلك حتى لو كانت البضائع رديئة لان التطور التكنولوجي السريع أدى الى انتاج كميات كبيرة من الأجهزة الالكترونية بشكل يكاد يكون يومياً مثل أجهزة الكومبيوتر والهاتف النقال وغيرها ، وان تلك الأجهزة ومع مرور الزمن والانتهاء من استخدامها تتحول إلى نفايات الكترونية تضر بالبيئة والصحة العامة عندما يتم التخلص منها .

ويبين والي: أن الدول الغنية تعتمد على تصدير هذه الأجهزة البالية الى الدول الفقيرة او دول العالم الثالث .

ويتابع أن من الفعاليات التي يمارسها الجهاز المركزي للسيطرة النوعية تتلخص بمساهمته في النهوض بالاقتصاد الوطني وحماية الثروة القومية ، إضافة الى اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري، فضلاً عن تبني نظاماً للرقابة الصناعية على الإنتاج في المشاريع وإخضاعه للتطوير المستمر بما يجعل المنتجات الصناعية الوطنية قادرة على منافسة السلع في الدول المتقدمة والعمل على شد المستهلك بالصناعة الوطنية وزيادة ثقته بها.

البصرة تطالب بتخصيص ١٠ مليارات دولار للمواطنين

□ البصرة / حسام السعدي

طالب نائب محافظ البصرة احمد كاظم رئاسة مجلس الوزراء بتخصيص نسبة (٥٠٪) من مشروع البترودولار أي ما يعدل مبلغ (١٠) مليارات دولار لصرفها على الحالات الانسانية والامراض المستعصية من اهالي محافظة البصرة. وقال كاظم في تصريح لـ(المدى): ان محافظة البصرة مرت بظروف سيئة نتيجة للحروب والحصار الدولي الذي فرض على العراق منذ التسعينات القرن الماضي فضلاً عما تعرض له اهالي البصرة من الغازات المتطايرة من خلال الحقول النفطية ما ادت الى وجود حالات مرضية مستعصية من ابناء المحافظة. واضاف: ان الحكومة المحلية في البصرة طالبت رئاسة مجلس الوزراء بكتاب رسمي لتخصيص نسبة (٥٠٪) من مشروع البترودولار لمنح الصلاحيات لمجلس المحافظة لصرفها على الحالات الانسانية، الا ان وزارة المالية رفضت صرف المبلغ بحجة ان البترودولار يعتبر موازنة استثمارية للمحافظة أي تصرف مبالغه للمشاريع الاستثمارية حصراً فلا يمكن صرفها على الجوانب التشغيلية وامور اخرى.

وشدد على ضرورة منح الصلاحيات التامة لمجالس المحافظات في عمليات صرف الاموال المخصصة لها سواء في المشاريع الاستثمارية او التشغيلية للنهوض بواقع محافظاتهم الخدمية والاقتصادية.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

إعلان المصرف الصناعي

إنه يدعو للفرح، إعلان المصرف الصناعي عن قرب إطلاق المبادرة الصناعية بهدف إقامة مشاريع حديثة وتطوير المشاريع القائمة حالياً. وإن المصرف مساهم في (٢٧ شركة تابعة للقطاع المختلط)، هذا ما ورد في صحيفة الصباح ليوم ٢٠١٢\٩\٣.

وبهذه المناسبة التي تأمل أن نزف مشاريعنا المتوقفة إلى عالم الإنتاج الذي مهما كان أفضل مما كان من تعطل وتخلف وتعثر. كما أن تجربة المبادرة الزراعية كانت درساً يمكن الاستفادة منه ، حيث لاقت قبولاً من خلال الغاء الفائدة .

نعتقد أن هذه المبادرة هي تأسيسة لان المشاريع المتعطلة ليست لأسباب فنية فقط . بل هناك أسباب مالية واقتصادية وتسويقية ولكن تبقى الأهمية رقم واحد هي للتمويل وانسيابيته بحيث تصبح النقود مجرد زيت في دولاب الإنتاج .

ولكي تكون كذلك لا بد من وضع أولويات من هو قائد العملية، هل المصرف الصناعي أم القطاع المختلط أم القطاع الخاص أم القطاع العام أي بمعنى من يقطر هذه العربات الكثيرة؟

لا شك ان القطاع المختلط وحسب المعطيات هو الأكثر تأهيلاً على الأقل لكي يرث الأخ الأكبر القطاع العام الذي تراجع لاعتبارات أيديولوجية وسياسية . كما أن هذا القطاع أي المختلط معروف في عالم سوق الأسهم والسندات وهي القناة الرئيسية لدخول القطاع الخاص الذي وحسب الإحصائيات لديه ٥٧ ألف معمل صغير ومشروع صناعي حيث يشكل البنية التحتية لهذا التوجه . أما دور المصرف الصناعي – وبهذا الدور التاريخي عليه أن ينفرد بمبادرة لا تخلو من المجازفة – فهي أن تكون المشاريع المزمع إعادتها للإنتاج أو الحديثة هي الضامنة لنفسها وإذا كان ولا بد من مزايدة علينا الرجوع إلى التأمين لضمان التسديد وشركات التأمين سواء الحكومية أو الأهلية يكون دورها فريداً في هذه المرحلة حيث تدفع شر الكفالات التقليدية التي تشكل حجر العثرة الأساس أمام الانطلاق .

وهذه النهضة المنتشرة أفقياً مع توسعها الأفقي عراقياً سيكون لها مجتمع ضاغط وعلى حساب المجتمع الاستهلاكي . خصوصاً عندما تعلن أسعار الأسهم كشرط تكميلي للتسليف وتخرج المشاريع العائلية من إطارها الضيق خصوصاً وان المصرفين الرشيد والرافدين يغصان بالادخار الأهلي الذي يبلغ الترليونات من الدنانير . من يوجه الادخار نحو الإنتاج وليس الاستهلاك أو الاكتناز .

وبالتعاون والتنسيق بين المصرف الصناعي والمصرفين المذكورين سيشكل المجتمع الضاغط من خلال ازدهار الاتحاد العام لرجال الإعمال وغرف الصناعة واتحاد الصناعات عنصراً ضاغطاً رئيسياً، (إذا لم يسيس) باتجاه محدد ولا يكون على نمط دوائر الدولة في البيروقراطية . يتوجب أن تعاد تشكيلة هذه الاتحادات والغرف بتنوعها ومهنتيها وليس الانتماءات الطائفية والعنصرية لتضع وتساهم مع المصرف الصناعي والإدارات المالية الشروط والضوابط لتنظيم عملية النهضة الصناعية في المرافق كافة في عمليات التصنيع لخامات العراق غير النفطية .

الاتصالات تؤكد الانطلاق في مجال تكنولوجيا المعلومات

□ بغداد / المدى برس

أكد وكيل وزارة الاتصالات للشؤون الادارية والمالية أن "العراق على أبواب مرحلة جديدة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال موقع العراق الاستراتيجي في العالم والذي أصبح بموجبه بمثابة نقطة جوهرية لمرور خطوط الكابلات الضوئية والكابلات البحرية لربط أوروبا وأمريكا من جهة، ودول أسيا عبر منطقة الشرق الاقصى من جهة أخرى. وقال كريم الساعدي في تصريح لـ"المدى برس" ان "المرحلة المقبلة سوف تشهد تقديم أفضل خدمات الاتصالات والبريد والانترنيت لكل أسرة عراقية وبسعات عالية للمؤسسات الحكومية والمواطنين على حد سواء". واوضح ان "من أهم المشاريع التي تنفذها الوزارة هو مشروع شبكة الكابل الضوئي في بغداد والمحافظات، والذي يعد من الخدمات المتطورة والحديثة، اضافة إلى خطط الوزارة في هذا المجال عن طريق نشر هذه الخدمة في جميع المحافظات، بالرغم من قلة التخصيصات المالية للوزارة لهذا العام بما يعادل ٥٠ مليار دينار، والتي لا تتجاوز نصف موازنتنا الاستثمارية الحالية وأقل من الموازنات المالية للسنوات السابقة". واضاف أن "الوزارة قامت بشمول المناطق النائية غير المشمولة بخدمات الاتصالات والبريد والانترنيت، بهذا المشروع الاستراتيجي والذي يمول من المبالغ المخصصة من الموازنة الاستثمارية، وفي ما يخص مراكز المدن في بغداد والمحافظات، خططت الوزارة إلى التوجه نحو الاستثمار عن طريق إيجاد نوع من الشراكات الاستراتيجية مع شركات القطاع الخاص التي تقوم بالاستثمار في هذه الخدمة المتميزة والمتطورة .

وكالة دولية تتبنى تطوير القطاع المالي في البلاد

□ بغداد /المدى

أعلن نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح، عن إكمال دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع تجزئة نظام المدفوعات المالية عن طريق إصدار البطاقات الائتمانية والذي تبنته الوكالة الأمريكية للتنمية لتطوير القطاع المالي في العراق. وقال صالح في تصريحات صحفية إن مشروع تنمية وتطوير القطاع المالي في العراق جاء عن طريق المساعدة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية لتسهيل عملية تداول المدفوعات المالية عن طريق البطاقات الائتمانية، يدار من قبل شركات متخصصة، مشيراً الى ان المرحلة الأولى تتضمن استنتاج عروض الشركات والمساهمين بالمشروع أي المصارف العراقية. وأضاف: أن عمل البنك المركزي الإشراف والمراقبة على المشروع ، مبيناً ان دور الشركات العالمية المتعاقد معها هو إدارة الجهاز الالكتروني الذي يتم بنقل المدفوعات المالية عبر نقاط مختلفة أما عمل المصارف فهو إصدار البطاقات الائتمانية للمواطنين ومعرفة كيفية استخدامها. وبين: أن البنك المركزي أكمل دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع وتمت مناقشتها لأنه يعد من المشاريع العالمية الحديثة التي تسهل عمل المدفوعات.

خـــارج الـــحـــدود

واشنطن

إعـــفـــاء مـلـيـار دولار مـــن ديـــون مصـر

قال مسؤول أمريكي رفيع إن حكومة الرئيس باراك أوباما تقترب من التوصل لاتفاق مع الحكومة المصرية الجديدة لإعفاء القاهرة من ديون بقيمة مليار دولار. يأتي ذلك مع سعي واشنطن إلى مساعدة مصر في تعزيز اقتصادها في اعقاب انتفاضة شعبية مطالبة الديمقراطية. وقال المسؤول إن دبلوماسيين أمريكيين ومفاوضين عن الرئيس المصري محمد مرسي يعملون على وضع اللمسات النهائية للاتفاق لكن لم يتم بعد التوصل إلى الاتفاق. ويبدو ان هذا التقدم بشأن برنامج المساعدات والذي ضعف خلال القلاقل السياسية التي شهدتها مصر خلال ١٨ شهرا يعكس تخفيفا حذرا للشكوك الأمريكية بشأن مرسي ورغبة في إظهار حسن النوايا الاقتصادية للمساعدة في الحفاظ على الشراكة الأمريكية المصرية القائمة منذ فترة طويلة من التدهور بشكل اكبر. وكانت الولايات المتحدة حليفا وثيقا لمصر في ظل الرئيس المخلوع حسني مبارك كما أنها تمنح مصر مساعدات عسكرية قيمتها ١,٣ مليار دولار سنويا بالإضافة الى مساعدات أخرى.

مدريد

صندوق حكومي لمساعدة القطاع المصرفي

ضخ ٤،٥ مليارات يورو فوراً في مصرف بنكيا لتغطية الخسارة نصف السنوية البالغة ٤،٤٥ مليارات يورو والتي أعلنها الجمعة الماضية المصرف الذي يواجه صعوبات مالية كبيرة.

وقال الصندوق في بيان انه وافق "على القيام فورا بضخ ٤،٥ مليارات يورو في مجموعة بي اف ايه- بنكيا لدعم مستويات الأموال الخاصة بالمجموعة".

وسيكتتب الصندوق الحكومي الاسباني لمساعدة القطاع المالي بزيادة الرأسمال بالكامل.

وأوضح الصندوق أن ضخ هذه الاموال في بنكيا "يشكل سلفة على حساب ضخ الأموال الذي سيقوم به الصندوق الحكومي لمساعدة القطاع المالي في إطار برنامج المساعدة الأوروبية وعملية إعادة هيكلة مجموعة بي اف ايه- بنكيا التي ستتحدد قيمتها النهائية في الأسابيع المقبلة".

ويعتبر ضخ الرأسمال بمثابة سلفة على المساعدة القصوى البالغة ١٠٠ مليار يورو والتي وعد بها الاتحاد الأوروبي في حزيران للنهوض بالقطاع المصرفي الاسباني ولا سيما الذي أصابته الأزمة العقارية .

الكويت

استثمارات خليجية في عقارات اوربا

اعتبر تقرير شركة المزايا القابضة في الكويت أن الصناديق السيادية الخليجية قامت خلال الشهور الماضية بالتركيز على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق العالمية، خصوصا في أسواق العقارات الفاخرة والمتميزة في وقت تعاني فيه أسواق الأسهم حالة من الضعف نتيجة الأزمة الأوروبية وحرب العملات، خصوصا بين الدولار واليورو، لذلك شهدت الشهور الماضية تناميا في الاستثمارات العقارية للصناديق السيادية الخليجية للاستفادة من الفرص واغتنامها.

ولاحظ تقرير المزايا القابضة أن صناديق الثروة السيادية استفادت كثيرا من فروقات أسعار العملات خصوصا بين الدولار واليورو، وبالتالي ساهمت في زيادة محافظها المقومة بالعملة الاوروبية، وتحديدا في العقارات، فعلى سبيل المثال أظهرت بيانات شبه رسمية أن دولة قطر انفقت ٣,٥ مليارات يورو على مجموعة من الاستحواذات العقارية في أوروبا منها القرية الاولمبية في بريطانيا ومول تجاري في شارع الشانزليزيه في باريس، بحسب القبس الكويتية.

وقال تقرير المزايا القابضة إن العقارات، خصوصا العقارات ذات المواقع المتميزة والفاخرة والمدرة للدخل، حققت في حقيقة الأمر استثمارات جيدة في وقت الأزمات المالية، خصوصا إذا ساهمت الاضطرابات الاقتصادية في الاقليم في تخفيض اسعارها النسبية ، وبالتالي تضمن الصناديق السيادية عوائد جيدة وامكانات ممتازة للربح الرأسمالي ومخزنا للقيمة في كثير من الأحوال.

وبحسب دراسة أصدرها معهد الثروة السيادية فقد بلغت القيمة الإجمالية لأصول صناديق الثروة السيادية الإماراتية زهاء ٨١٢ مليار دولار، منها ٧٠ مليار دولار لمؤسسة دبي للاستثمار.

وبحسب تقرير معهد صناديق الثروة السيادية، فقد ارتفع حجم أصول صناديق الثروة العالمية في نهاية يوليو الماضي إلى ٥,١ تريليونات دولار.

كوالالمبور

ارتفاع التضخم بنسبة 0.4

ارتفع معدل التضخم في تايلاند بنسبة ٠,٤ في المئة في شهر أغسطس/ آب الماضي مقارنة بشهر يوليو الماضي في حين صعد بنسبة ٢,٦٩ في المئة في شهر أغسطس الماضي على اساس سنوي وذلك جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات.

وقال وزير التجارة التايلاندي يان يونغ بوانغراج في تصريحات صحفية إن متوسط معدل التضخم العام خلال الأشهر الثمانية الاولى من هذا العام ارتفع بنسبة ٢,٨٩ في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وأضاف الوزير ان نسبة الزيادة في التضخم خلال الشهر الماضي باستثناء قطاعي الغذاء والطاقة بلغت ١,٧٦ في المئة على اساس سنوي في حين بلغ متوسط معدل التضخم الاساسي خلال الاشهر الثمانية الماضية ٢,٢٣ في المئة على اساس سنوي.

واشار الى ان مؤشر المواد الغذائية والمشروبات صعد خلال الشهر الماضي مسجلا ٢,٠٤ في المئة في حين ان المؤشر العام للاسعار الاستهلاكية باستثناء الاغذية والمشروبات ارتفع بنسبة ١,٨٤ في المئة.

وتوقع بوانغراج ان يتراجع التضخم خلال الشهر الجاري بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي، مبينا ان الوزارة تشرف بدقة على اسعار المنتجات وتسعى للمحافظة على معدل التضخم المستهدف لهذا العام بما لا يزيد على ٣,٨ في المئة.